جغرافيا الأجور والرواتب الحاكمة

كم يتقاضى الملك في المغرب؟ لا أحد يتوفر على جواب دقيق عن السؤال المطروح من عموم المواطنين. فالمجلة الفرنسية "الإكسبريس" التي أعدت ملفا متكاملا عن أجور حكام العالم، بالاستناد على المعطيات التي توصلت بها من سفارات الدول المعنية بباريس أوعبر اللجوء للمواقع الإلكترونية لبعض الحكومات الغربية، كان عليها أن تعتمد بالأساس على ما سبق أن نشرته مجلتان مغربيتان في هذا الموضوع. غير أن المصدرين المغربيين كانا قد اعتمدا على وثيقة قانون المالية التي تعرض الميزانية الخاصة بالبلاط الملكي دون تفصيل في أقسامها بطريقة تسمح بتفريد أجر الملك عن باقي فصول الميزانية الخاصة بالبلاط الملكي في شقيها المتعلقين بالتسيير والاستثمار.

ففي ملفها الصادر بتاريخ 1 يونيو 2006، الذي نعيد نشر أهم مقتطفاته في هذا العدد من "الصحيفة"، نشرت "الإكسبريس" معطيات رقمية حول أجور رؤساء مختلف دول العالم ورؤساء حكوماته، في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، فضلا عن القوائم المدنية المخصصة لملوك أوروبا، ولائحة تضم أسماء الشخصيات العشر الأكثر ثراء في الكون، مقتبسة عن المجلة الأمريكية المتخصصة "فوربس". وبالاستناد على ما يمكن تسميته بجغرافيا الأجور والرواتب التي يتقاضاها حكام العالم، تخلص المجلة إلى عدة استنتاجات، أهمها أن الحصول على معطيات حول أجور المسؤولين الكبار في أية دولة يعد مؤشرا قويا على التقدم الديمقراطي فيها، وعن درجة الشفافية التي تطبع تدبير الشأن العام داخلها.

غفور دهشور/ أحمد بوز



المغرب
محمد السادس
؟؟؟؟ درهم



فرنسا
جاك شيراك
73921 درهما



الهند
مانموهان سينغ
7156 درهم



ألمانيا
هورست كولر
191298 درهم



البرتغال
هانيبال كافاكو سيلفا
77609 درهم



البرازيل
لولاداسيلفا
31929 درهم



أفغانستان
حامد كرزاي
42828 درهم



تركيا
رجب طيب أردوغان
42939 درهم



بوليفيا
إيفو موراليس
7343 درهم



نيجيريا
أوليسيغان أوباسنجو
7817 درهم



السينغال
عبد الله واد
8202 درهم



الفيلبين
غلوريا ماكباغال أروي
10591 درهم



بلغاريا
سيرغي ستانشيف
10184 درهم



مالي
أمادو توماني توري
16515درهم



رومانيا
كالين بوبيسكو تاريسانو
19212 درهم



لبنان
إميل لحود
72666 درهم



جورجيا
ميكاييل ساكاشفيلي
19818درهم



باكستان
برويز مشرف
19818درهم



التايلاند
تاكسين شينواترا
26247 درهم



إيطاليا
جيورجيو نابوليتانو
200382 درهم



الجزائر
عبد العزيز بوتفليقة
44040 درهم



روسيا
فلاديمير بوتين
46792 درهم



أوكرانيا
فكتور يوشنكو
54499درهم



أندونيسيا
سيسيلو بانبونغ يوديونو
57384 درهم

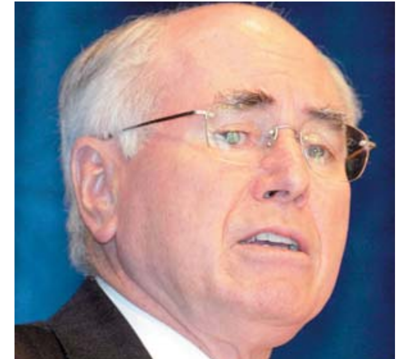
أجور رؤساء الحكومات



المغرب
إدريس جطو
70000 درهم



ألمانيا
أنجيلا ميركيل
234094 درهم



إيرلاندا
بيرتي أهيرن
226343 درهم

أجور حكام العالم

عادت مجلة "الإكسبريس" للتذكير بواقعة احتجاج الرئيس الكوبي فديل كاسترو لدى علمه بأن المجلة الأمريكية "فوربس" (Forbes)، صنفته في عددها الصادر في شهر ماي 2006، من بين "الملوك، والملكات والدكتاتوريين" العشرة الأكثر غنى في العالم. وأضافت أن كاسترو استدعى الصحافة والقنوات التلفزية في بلاده، وعددا من الأصدقاء ليكذب أمام الجميع كونه "يمتلك ثروة طائلة تذرها عليه أرباح الشركات العمومية الكوبية"، كما جاء في مجلة "فوربس".

بالمقابل، ترى "الإكسبريس" أن قادة الدول في أمريكا اللاتينية بذلوا مجهودات واضحة في اتجاه تقليص تكاليف معيشتهم وأجورهم، تحت ضغط الرأي العام. وهكذا بادر نيستور كيرشنر، الرئيس الأرجنتيني، إلى السير في المنحى المذكور، قبل أن يتبعه كل من نظيره البيروني أليخاندرو طوليدو، والرئيس البوليفي الجديد إيفو موراليس. فهذا الأخير، قرر منذ فاتح مارس 2006 ، تخفيض راتبه الشهري بنسبة 57 بالمائة مقارنة بسلفه في ذات المنصب، وأصبح أجره الحالي لا يتعدى 667 أورو (7343 درهم).

وتشير "الإكسبريس" إلى أن 20 ألف موظف عمومي في البرازيل يحصلون على أجر شهري يتجاوز بكثير ما يحصل عليه رئيس الجمهورية لولا داسيلفا الذي لا يزيد راتبه الشهري عن2900 أورو (31929 درهم)، وإن كان هذا المعطى، كما تنبه إلى ذلك الإكسبريس، لا يعد مقياسا لتحديد مستوى عيش الرئيس على اعتبار أنه يستفيد من بطاقة بنكية تسمح له بتغطية مصاريفه داخل البرازيل أو خلال تنقلاته بالخارج، مؤكدة (المجلة) أن الحساب البنكي الذي يسحب منه الرئيس يعد واحدا من أسرار الدولة.

الاتحاد السوفياتي سابقا

تنطلق "الإكسبريس" من ملاحظة أساسية مفادها أن اعتماد الشفافية حول المالية العمومية يسير باضطراد مع التقدم على مسار الدمقرطة، وأن دول الاتحاد السوفياتي سابقا التي أقرت النظام الديمقراطي هي أكثر الأنظمة شفافية في ما يتعلق بتوفير المعلومات.

وفي هذا الإطار، تشير المجلة إلى أن قيمة الأجر الشهري الذي يتقاضاه الرئيس الأوكراني أصبح في متناول العموم ويعلمه الجميع. ونفس الأمر ينطبق على جيورجيا.

غير أن هناك استثناءات داخل المعسكر الشرقي سابقا، حيث لازال الأجر الشهري لرئيس أرمينيا، مثلا، يعد سرا من أسرار الدولة، بل وتذهب "الإكسبريس" إلى أن جواب سفارة هذه الدولة بالعاصمة باريس عن الطلب الذي تقدمت به المجلة للحصول على معلومات في الموضوع، جوبه بجواب من قبيل أن الأمر يتعلق بـ"معلومة سياسية"، وأن الطلب يجب أن يوجه إلى السلطات بالعاصمة الأرمينية بشكل رسمي، شكلا ومضمونا، دون أن يعني ذلك أن "الإكسبريس" ستتوصل بما تريد.

وفي بيلروسيا، قرر الرئيس ألكسندر لوكاشينكو أن يجعل مداخيله الشخصية في متناول العموم قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في 19 مارس الأخير، وصرح بأنه توصل خلال سنة 2005 بما مجموعه 28 ألف دولار (239,12 ألف درهم)، وأنه لا يتوفر، عدا راتبه الشهري كرئيس دولة، على أي دخل آخر. وإن كانت "الإكسبريس" تشير إلى أن الأوساط الأمريكية بواشنطن تردد أن الرئيس المذكور "يستحوذ على مدخرات الرئاسة" التي تفوق قيمتها 100 مليون دولار (854 مليون درهم)، وأنه استفاد شخصيا من تفويت جزء من مخزون السلاح السوفياتي الذي عادت ملكيته للبلاد لفائدة دول أجنبية.

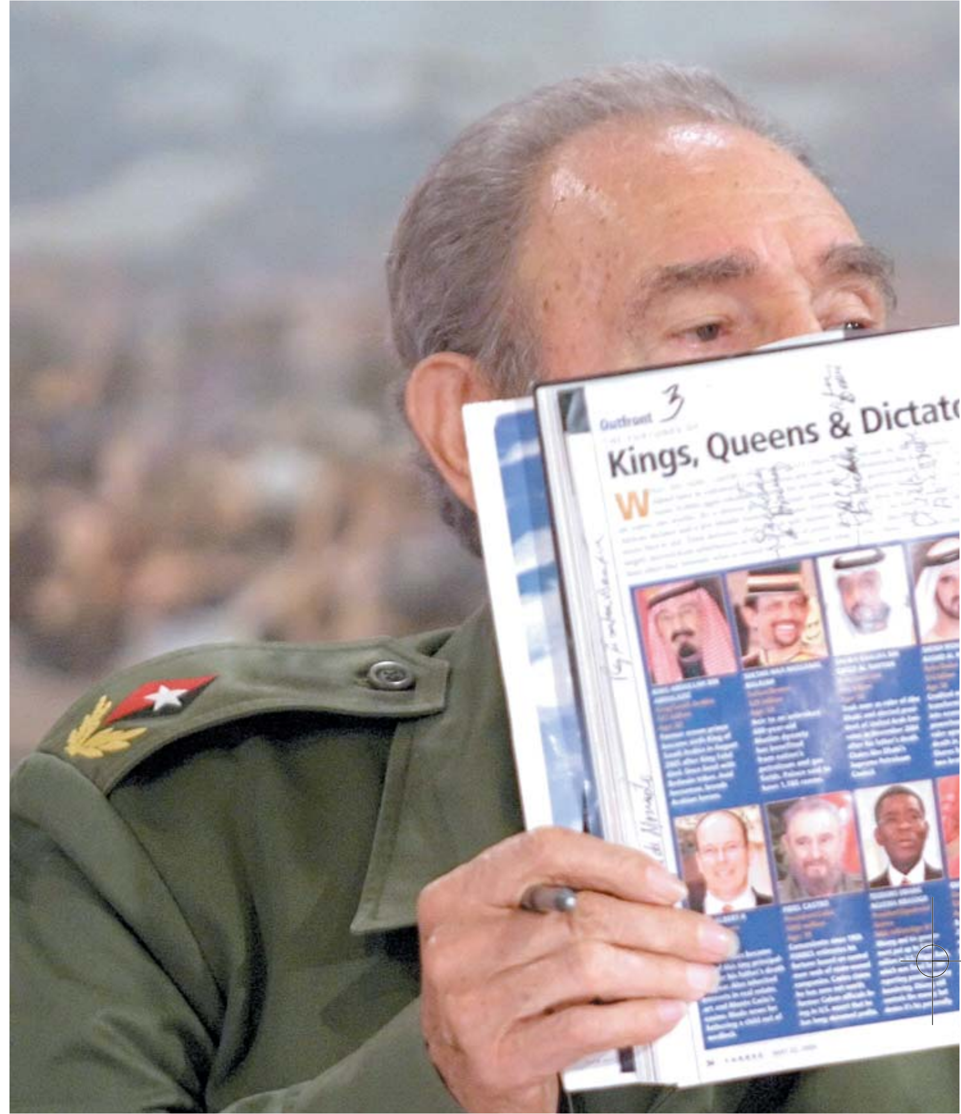
وجاء في العدد الأخير لـ "الإكسبريس" أن فلاديمير بوتين الرئيس الروسي، كان قد عمد في سنة 2004، بمناسبة تعميم الزيادة في أجور الموظفين السامين، إلى مضاعفة راتبه الشهري بفضل مرسوم أصدره بهذا الشأن، وانتقل أجره من 70 ألف إلى 146.853 روبل، أي ما يعادل 4250 أورو (46792 درهم)، في حين ظلت المنح المخصصة للتمثيلية طي الكتمان، علما، تقول الإكسبريس، أن الدولة في روسيا هي التي تتحمل مصاريف الرئيس الخاصة، ليس بصفته رئيسا فحسب، بل وكذلك مصاريفه اليومية، ومصاريف عائلته وعطله إلى جانب أفراد أسرته وأقاربه أيضا. وتقدم المجلة، لتقريب الصورة من المهتمين، بعض الأرقام، فتتحدث عن أن النفقات المخصصة للإدارة الرئاسية وصلت سنة 2006 إلى ما يعادل 160,5 مليون أورو، في حين لم تتجاوز النفقات المخصصة رسميا للحكومة 23,9 مليون أورو (263,139 مليون درهم).



كاسترو أثناء احتجاجه على ما نشرته مجلة "فوربس" الاقتصادية الأمريكية المتخصصة

آسيا

تنطلق "الإكسبريس" في حديثها عن رواتب رؤساء الدول والوزراء الأولين بدول آسيا من التأكيد على أن الأجور لا تعكس أو لا تشكل عنصر جذب نحو هذه المناصب، وأن الإتاوات والرشاوى التي يتلقاها البعض بعد تقلده لهذه المناصب هي ما يمنحها على العكس



قوة الجاذبية. وتورد المجلة، للتدليل على ذلك، حالة الفلبين التي تحصل رئيستها بشكل رسمي على 11.548 أورو (127143,48 درهم) سنويا، في حين أن اتهامها بالرشوة يتم بشكل مستمر، وتمتد أصابع الاتهام إلى زوجها منذ شهور.

كما وجهت أصابع الاتهام إلى الوزير الأول التايلاندي، تاكشين سيناواترا من قبل المعارضة، لكونه غادر منصبه "للاستفادة من العطلة" مباشرة بعد انتخابه، مؤكدة أن عليه أن يعيد أجره الخاص بشهر أبريل. واتهمته أيضا بكون المقاولة التي توجد في ملكية أسرته استفادت من موقعه كرئيس دولة للحصول على صفقات.

وفي الصين، لازال كل ما يخص الثروة الشخصية ومداخيل القادة والمسؤولين، تقول المجلة، يصنف في خانة الطابوهات، وأن البلاد تعرف انتشارا واسعا للرشوة. وأشارت الإكسبريس إلى أن الحصول على معلومات في الموضوع لم يكن سهلا، بعدما أجيبت من طرف المصالح المختصة بأنه "من الصعب الحصول على المعلومات حاليا". في حين استندت "الإكسبريس" على ما نشرته مجلة (Zhengning) بهونغ كونغ، وهي المجلة الأكثر انتقادا للنظام الحاكم، حول تحقيق أجرته في هذا الشأن في شهر يناير الماضي.

وحسب المجلة الصينية المذكورة، تضيف الإكسبريس، واستنادا إلى تقرير داخلي أعدته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في شهر مارس 2005، يستفيد الرئيس هو جينتاو من مداخيل، تضم راتبه الشهري ونفقاته الشخصية، يصل مجموعها إلى 55 ألف أورو سنويا (605,55 ألف درهم). كما يصل الراتب السنوي للوزير الأول، وين جيباباو، ما مجموعه 48 ألف أورو (528,48 ألف درهم). وتنبه المجلة الصينية إلى أن هذه المبالغ لا تشمل التعويضات عن الأبناء والزوجات، رغم أن ابن الوزير الأول كان قد استفاد، قبل سنتين، من مجموعة من الأسهم بلغت قيمتها 7,3 مليار دولار، بعد دخول مجموعة (Ding An Insurance) إلى البورصة...

العالم العربي

يعد ملوك النفط في شبه الجزيرة العربية من أغنى أثرياء العالم، حيث يذهب جزء من ريع البترول مباشرة إلى حسابات الأسر المالكة، تقول الإكسبريس.

ففي المملكة السعودية، مثلا، يعد عدد الأمراء الذين لهم الحق في قائمة مدنية، والبالغ 8000 فردا في المجموع، والكيفية التي يتم بها تقسيم الريع النفطي بينهم، سرا من أسرار العائلة. وتضيف المجلة أن ما يحصل عليه أحد أفراد الأسر الملكية لا يقل عن 10 آلاف دولار (85,4 ألف درهم) في الشهر الواحد، إضافة إلى أنهم لا يسددون فواتير الكهرباء والهاتف وتذاكر السفر عبر الطائرة.

بالمقابل، ترى "الإكسبريس" أن لبنان يشكل استثناء داخل هذه المنطقة، وينشغل باحترام الشرعية والقانون. فالأجر الشهري لرئيس الجمهورية يتم التصويت عليه من طرف البرلمان، مثله مثل أجور الوزراء والنواب البرلمانيين. ومنذ 1998، تم إلغاء الميزانية الخاصة برئاسة الجمهورية، وهي عبارة عن "صندوق أسود" يمكن للرئيس أن يغترف منه لتغطية نفقات التمثيلية. وأصبحت كل نفقات الرئيس تعرض، على شكل فواتير، على وزارة المالية التي تأمر بصرف المستحقات. كما تعمد وزارة الخارجية إلى اتباع نفس الطريقة لصرف نفقات السفر إلى الخارج.

إلا أن أسلوب تدبير المالية العمومية في حالة لبنان، تضيف "الإكسبريس"، لا يمنع من انتشار الرشوة، وخاصة التعامل بمنطق النسب والإكراميات التي يتم الحصول عليها مقابل إعطاء الموافقة على بعض العقود. ولذلك، فإذا كان إميل لحود، الرئيس اللبناني الحالي، يشتهر بنزاهته، كما تقول الإكسبريس، فإن هذا الأمر لم يكن ينطبق على من سبقه إلى منصب الرئاسة.

وترى "الأكسبريس" أن دول المغرب العربي تقدم صورة متناقضة. ففي الجزائر يمكن لعامة الناس الاطلاع على الأرقام، ليعرفوا أن رئيس الجمهورية يحصل على راتب شهري يصل إلى 2800 أورو (30828 درهم). علما أن هذا المبلغ يجب أن تضاف إليه منحة يومية يتوصل بها الرئيس بالعملة الصعبة وتصل قيمتها إلى ...



إيطاليا
رومانو برودي
204268 درهم



النمسا
وولفغانغ سيشيل
204191 درهم



اللوكسمبورغ
جون كلود جانلكيو
203685 درهم



بريطانيا
توني بلير
167891 درهم


بلجيكا
غي فيرهو فسطاد
166052 درهم


السويد
غوران بيرسون
136138 درهم


هولندا
جون بتير بالكيناندي
119271 درهم


قبرص
طاسوس بابادوبولوس
114217 درهم

... 700 أورو (7707 درهم) وترد في الوثائق الرسمية تحت خانة "التعويضات عن التمثيلية بالخارج"، وهو مبلغ يتلقاه الرئيس طيلة أيام السنة (360 يوما).

وفي تونس، يستحيل على العموم معرفة الأجر الشهري للرئيس زين العابدين بن علي، تقول "الإكسبريس"، التي وجدت صعوبة في الحصول على معطيات في هذا الشأن بعد اتصالاتها بالمصالح التونسية المختصة.

وبالنسبة للمغرب، ترى "الإكسبريس" أن الصحافة هي التي بادرت إلى تحطيم هذه الطابوهات، بعدما نشرت "إيكونومي أنتروبريز" في سنة 2002 أول ملف حول ثروة محمد السادس، أشارت فيه إلى أن تقديراتها لهذه الثروة لا تشمل الممتلكات العقارية داخل المغرب والحسابات البنكية المودعة في الخارج.

كما استندت "الإكسبريس" على ملف مماثل أنجزته مجلة "تيل كيل" بالاعتماد على قانون المالية وبعض الوثائق الرسمية، وانتهت إلى أن هناك فصلا يتعلق بالميزانية المخصصة للبلاط الملكي، أي الغلاف المالي الذي تخصصه الدولة للملك وعائلته، ولتغطية ميزانية البلاط الملكي. وحسب العطيات الخاصة بالسنة المالية للعام 2004، يتضح أن الفصل الخاص بالبلاط الملكي يخصص 2,28 مليار درهم سنويا، ويشتمل على عدة فصول أخرى، تستأثر الميزانية المخصصة للتسيير على الجزء الأكبر منها وتصل إلى 164 مليون أورو (1805,64 مليون درهم)، لمنح رواتب حوالي 1000 موظف، فيما تخصص 2,39 مليون أورو (26,313 مليون درهم) للقوائم المدنية، التي تهم رواتب الأمراء والأميرات، دون تفاصيل في هذا الشأن، وإن كان الملك، تضيف "الإكسبريس" نقلا عن "تيل كيل" دائما، يحصل على مخصصات شهرية تصل قيمتها إلى 36 ألف أورو (396,36 ألف درهم).

إفريقيا

تعتبر "الإكسبريس" أن إفريقيا السوداء تنفرد بين باقي مناطق العالم بسمعتها السيئة بخصوص درجة الشفافية في موضوع أجور الرؤساء. وتشير، مثلا، إلى أن موبوتو سيسيكو لازال يلقب، حتى بعد وفاته، بـ "الصندوق الحديدي المتنقل ذي الطاقية المصنوعة من جلد الفهود"، على اعتبار، تضيف المجلة الفرنسية، أن موبوتو، الذي حافظ على منصب الرئيس في دولة الزايير طيلة 32 سنة كاملة، كان منشغلا بتلميع صورته وأسطرة شخصيته. وتشير التقديرات إلى أن ثروة الرئيس تتراوح بين 4 و 10 مليار دولار (34,16 مليار درهم)، رغم أن الخبراء يشيرون إلى أنها (الثروة) تعادل مديونية الزايير، رغم ما كان يدعيه موبوتو من أنه لا يتوفر على أي دخل آخر عدا أجره الشهري، ورغم أن الحدود الفاصلة بين ميزانية الدولة وممتلكات أسرة الرئيس لم تكن واضحة.

وتضيف "الإكسبريس" أمثلة أخرى من القارة السمراء، فتتحدث عن الرئيس الإفواري "هوفويت بوانيي" الذي يشترك مع نظيره في الزايير في الإبقاء

20 ألف موظف عمومي في البرازيل يحصلون على أجر شهري يتجاوز بكثير ما يحصل عليه رئيس الجمهورية لولا داسيلفا

على غموض الحدود الفاصلة بين ميزانية الدولة وممتلكاته الخاصة، أو الغابون أو الكونغو برازافيل، بل وتذهب "الإكسبريس" إلى حد القول بأنه كلما كانت إحدى الدول الإفريقية تمتلك الذهب الأسود ينتشر أسلوب الإكراميات والرشاوى وتتحول الشفافية الموازناتية إلى خيال أو سراب، ويعمد المسؤولون إلى تشجيع الغموض، ويلجأوون إلى تحويل المبالغ المالية إلى بنوك الخارج بسويسرا وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية وإيداعها في حساباتهم الشخصية.

وتذكر "الإكسبريس"، على سبيل المثال، أن مجلس الشيوخ الأمريكي كان قد أنجز تحقيقا في سنة 2000، كشف من خلاله عن الحجم الحقيقي للودائع البنكية التي ترجع ملكيتها للرئيس الغابوني عمر بونغو، والمودعة لدى CITY BANK بنيويورك، في الفترة الممتدة من 1985 و 1997 والبالغة 130 مليون دولار (1110,2 مليون درهم).

وتستثني "الإكسبريس" أيضا، من قائمة الدول الإفريقية الشفافة، جمهورية جنوب إفريقيا رغم اختيارها للديمقراطية. وتقول إن أجور الرئيس "أمر لا يتم الحديث بشأنه"، كما جاء على لسان المسؤولين بسفارة هذا البلد بباريس، رغم أن هذا الموضوع (أجر الرئيس) أصبح في متناول العموم وإن كان لا يعكس الحجم الحقيقي لمجموع المستحقات والتعويضات والمنح التي يحصل عليها القادة.

وفي هذا الصدد، تورد "الإكسبريس" حالة نيجيريا والسينغال ومالي، حيث يصل الراتب السنوي الخام للرئيس السينغالي إلى 8940 أورو (98429,4 درهم)، وإن كان البرلمان يصوت أيضا على الميزانية الخاصة بإدارة أو ديوان الرئيس، التي تشتمل كذلك على ميزانية تخصص لتسيير ديوان الرئاسة ووكالات الدولة. علما أن هذه الميزانية، تضيف الإكسبريس، انتقلت من 39 مليار فرنك إفريقي سنة 2004 إلى 57 مليار سنة 2005.

وفي نيجيريا، تبدو مخصصات الرئيس والمنح التي يتوصل بها، في تقدير "الإكسبريس"، معقولة ولا تزيد عن 8585 أورو (94520,85 درهم)، وإن كان هذا المبلغ لا يشمل "المنح والتعويضات"، ومبلغ مالي يقدر بـ 185 ألف أورو (2036,85 ألف درهم) عبارة عن أرباح تذرها على الرئيس أولوسغان أباسانجو، شركته الخاصة(otta) الموجودة في شمال العاصمة لاغوس. وإذا كان الرئيس الحالي قد سمح، تقول الإكسبريس، بالإعلان عن الراتب الذي يحصل عليه، فإن سلفه حمل معه أسرار ثروته الخاصة إلى القبر.

وفي مالي، تضيف المجلة الفرنسية، يصرح الرئيس أمادو طوماني طوري بأن راتبه الشهري لا يزيد عن 1500 أورو(16515 درهم)، كما أكد ذلك شخصيا لمراسلة "الإكسبريس" بتاريخ 17 ماي 2006، على هامش تسجيل أحد البرامج التلفزية. وتضيف "الإكسبريس" أن الرئيس الحالي غالبا ما يقدم نفسه كشخصية نزيهة في بلد أنهكته جحافل الجراد والجفاف وتراجع أسعار القطن. وهو معطى يضع طوماني طوري في مرتبة بعيدة عن نظيره في غينيا الاستوائية، الرئيس أوبيانغ نغيما الذي قالت مجلة "فوربيس" إنه يحتل أحد المراكز الثمانية الأولى بين أغنياء العالم مباشرة بعد فيديل كاسترو.■

الشخصيات العشر الأكثر ثراء في العالم


الملك عبد الله

- الملك عبد الله: تصل ثروته إلى 21 مليار دولار (179,34 مليار درهم).
- سلطان بروناي: تصل ثروته إلى 20 مليار دولار (170,8 مليار درهم).
- الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس فيدرالية الإمارات العربية المتحدة: تصل ثروته إلى 19 مليار دولار (162,26 مليار درهم).
- الشيخ محمد بن راشد: تصل ثروته إلى 14 مليار دولار (119,56 مليار درهم).
- حسن آدم الثاني أمير لشينشتاين: تصل ثروته إلى 4 مليار دولار (34,16 مليار درهم).
- ألبير الثاني أمير موناكو: تصل ثروته إلى 1 مليار دولار (8,54 مليار درهم).
- فيديل كاسترو: تصل ثروته إلى 900 مليون دولار(7686 مليون درهم).
- تيدورو أوبيانغ نغيما رئيس غينيا الاستوائية: تصل ثروته إلى 600 مليون دولار(5124 مليون درهم).
- الملكة إليزابيث الثانية: تصل ثروتها إلى 500 مليون دولار(4270 مليون درهم).
- الملكة بياتريس (هولندا): تصل ثروتها إلى 270 مليون دولار (2305,8 مليون درهم).


فنلندا
ماتي فانهانين
105541 درهم


الدانمارك
اندرس فوغ راسموس
104595 درهم


اليونان
كوسطاس كرامنليس
84710 درهم

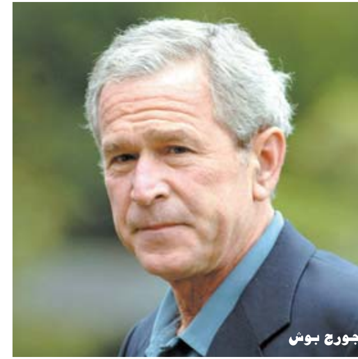

بولونيا
كزيميرز مارشينكييفيش
39658 درهم

الدول الأكثر شفافية

ترى "الإكسبريس" أن الأنظمة الديمقراطية الغربية المنتمية للفضاء الأنكلوساكسوني ودول شمال أوربا هي الأكثر شفافية، حيث لا يتم إطلاع الرأي العام على الرواتب الشهرية التي يحصل عليها القادة فحسب، بل إن الرؤساء والوزراء ملزمون بالتصريح بممتلكاتهم والمداخيل الأخرى التي يحصلون عليها أيضا.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن الاطلاع، بالإضافة إلى الراتب الشهري للرئيس جورج بوش، على وضعيته الضريبية بشكل مفصل، ليتضح أن بوش صرح خلال سنة 2004 بما مجموعه 524.141 أورو كدخل، ودفع، على شكل ضرائب، ما مجموعه 161.504 أورو (951.877.1,04 درهم).

وأضافت "الإكسبريس" أن ممتلكات الرئيس بوش تضم ضيعة لتربية المواشي تصل مساحتها إلى 640 هكتارا، وتتراوح قيمتها بين 1 و5 مليون دولار (8,54 و42,7 مليون درهم)، إلى جانب سندات الخزينة التي تبلغ قيمتها 3,11 مليون أورو (34,24 مليون درهم)، وما قيمته 584.225 أورو (6432317,25 درهم) على شكل شهادات للإيداع، وحقوق استغلال


جورج بوش

المناجم تصل قيمتها إلى 11.685 أورو (128651,85 درهم)، وضيعة غابوية تصل قيمتها إلى 467.417 أورو (5146261,17 درهم).

وتشير المجلة الفرنسية إلى أن الأجر الشهري للرئيس الأمريكي تضاعف مرتين مقارنة مع سنة 2001، وإن كان أقل بكثير مما يتقاضاه بعض أرباب الشركات الأمريكيين. وحسب دراسة أنجزها مكتب متخصص (Watson Wyah) في السنة الماضية، فإن متوسط الدخل الذي يحصل عليه أحد مدراء كبريات الشركات الأمريكية يصل سنويا إلى 2.401.401,2 دولار (20510543,62 درهم)، أي خمس مرات ضعف مخصصات الرئيس بوش.

وفي الديمقراطيات الأنكلوساكسونية، يتم العمل بمبدأ المقايسة (indexation)، ويتم تحديد الأجر الشهري للرئيس بالمقارنة مع ما يحصل عليه كبار القضاة أو النواب البرلمانيين. وعلى هذا الأساس، يحصل الوزير الأول الأسترالي على 160 في المائة مما يحصل عليه النائب البرلماني، وهو نفس النظام الذي كان معمولا به في كندا إلى غاية سنة 2001، قبل أن تلجأ هذه الدولة إلى تحديد الأجور بالمقارنة مع القطاع الخاص.

وتضع "الإكسبريس" على رأس لائحة الدول الأكثر شفافية في موضوع رواتب رؤسائها، مجموعة من الدول، بينها نظامان ملكيان. أولهما، في النرويج، الذي تصل فيه القائمة المدنية المخصصة للملك وزوجته إلى 7.750.000 كرونة، أي مليون أورو سنويا (11,01 مليون درهم).

غير أن إمبراطور اليابان لا يحصل على أي راتب شهري، وإن كانت النفقات الشخصية المخصصة له تدرج ضمن ميزانية تضم نفقات أسرة الإمبراطور وبلاطه. وقد بلغت هذه الميزانية برسم سنة 2006 إلى 324 مليون ين، أي ما يعادل 2,26 مليون أورو (24,88 مليون درهم). ■

milaf 22/29 7/06/06 7:46 Page 8

التباين الأوروبي



إسبانيا
خوسي لويس زباثيرو
80328 درهم



سلوفانيا
جانيز جانزا
71091 درهم



التشيك
جيري باروبيك
67909 درهم



هنغاريا
فرينك غيوركشاني
65091 درهم

يتراوح الفرق بين رواتب رؤساء حكومات الاتحاد الأوربي بين 1 و8 مرات، حيث يصل الأجر الشهري للمستشارة الألمانية، كما أوردت ذلك "الإكسبريس"، 21.262 أورو (234094,62 درهم)، في حين لا يتعدى أجر نظيرها السلوفاكي 2.684 أورو (29550,84 درهم).

وتخلص "الإكسبريس" إلى أن التباين الكبير في الرواتب التي يتقاضاها رؤساء دول الاتحاد الأوربي يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف درجات الغنى في كل دولة. ولذلك، من المنطقي أن يحتل الوزراء الأولون في كل من إيرلندا وفرنسا واللكسمبورغ والنمسا المراتب المتقدمة بعد أنجيلا ميركل. في حين تتراجع الرواتب الشهرية للوزراء الأولين ورؤساء الدول في سلوفاكيا ومالطا وبولونيا، التي التحقت حديثا بالاتحاد الأوربي، إلى مستويات دنيا تقل عن نصف المعدل الأوربي، حيث لا يتجاوز الأجر الشهري الذي يتقاضاه رئيس مالطا 3.712 أورو (40869,12 درهم)، وأجر نظيرته في ليتونيا، فيرا فيك فريبرغا، 3.405 أورو (37489,05 درهم). وتقول "الإكسبريس" إن الرئيس الليتواني كان قد تبرع بأجره كاملا، والذي لا يزيد عن 6.333 أورو (69726,33 درهم) لفائدة جمعيات خيرية، وينفق عن معاشه البالغ 60 ألف دولار سنويا (512,4 ألف درهم)، ونفس الأمر ينطبق على رئيس الحكومة في هنغاريا، فرينك غيرتيني.

وترى "الإكسبريس" أن المقارنة بين الأجور الشهرية لقادة الاتحاد الأوربي تكشف عن تباينات مثيرة، وأن تحديد الأجور ينضبط بالتوافقات الاجتماعية التي تتوصل إليها مكونات الاتحاد الأوربي كل على حدة. فقد قررت العاصمة الهولندية الزيادة في أجور الوزراء بنسبة 30 في المائة بعد الانتخابات القادمة. كما سيرتفع أجر رئيس الحكومة، الذي كان يتقاضى مثل نظيره البلجيكي، أجرا يعادل ما يتقاضاه باقي الوزراء بنسبة 10 في المائة. وهو ما يثير، حسب "الإكسبريس"، انتباه رئيس الحكومة الإسباني الذي يتقاضى أجرا يقل عن ما يتقاضاه نظيره اليوناني.

وتعتبر "الإكسبريس" جاك شيراك بمثابة حالة شاذة. فالرئيس الفرنسي يتقاضى تعويضات تصل إلى 6.075,89 أورو (66885,75 درهم)، مما يجعله متقدما عن نظيره الهنغاري (5.239 أورو) (57681,39 درهم)، وراء الرئيس السلوفاكي (6.620 أورو) (72886,2 درهم)، والسلوفيني (6.260 أورو) (68922,6 درهم)، وأقل من نصف ما يتقاضاه الرئيس التشيكي (13.100 أورو) (144231 درهم).

وتنبه "الإكسبريس" إلى أن الأجر الذي يتقاضاه شيراك ليس هو الدخل الوحيد، متسائلة، على لسان الخبراء، عما إذا كان منطقيا أن يتقاضى دومنيك دوفيليبان راتبا شهريا يزيد بنسبة 25 في المائة عن أجر توني بلير.

وتخلص "الإكسبريس" إلى أن الأجور المعمول بها داخل الاتحاد الأوربي تبقى معقولة. وتورد أن مكتب الدراسات (Hay Group) كان قد توصل إلى أن معدل الفرق بين الأجور المعمول بها في القطاع الخاص والراتب الذي يتقاضاه الوزير الأول البريطاني ونظيره الهولندي يتراوح بين 5 و10 مرات.

ورغم إقرار الشفافية والعمل بها إلا أن الحصول على المعلومات المتعلقة بأجور المسؤولين ، تضيف "الإكسبريس"، يبقى أسهل في شمال أوربا مقارنة مع جنوبها، رغم مصادقة البرلمان على هذه الأجور أمام الرأي العام. فإذا كان الأجر الشهري للوزراء الأولين في الدول الاسكندنافية يتم نشره على الأنترنيت، فإن مراسلة "الإكسبريس" وجدت صعوبة في الحصول على معلومات مماثلة بإيطاليا. وظل راتب الرئيس اليوناني هو الوحيد الذي لم يتم التوصل به بشكل رسمي.

وترى "الإكسبريس" أن الطريقة المعتمدة في تحديد الأجر الشهري لرؤساء الدول والحكومات تختلف من بلد أوربي إلى آخر. ففي جمهورية التشيك وسلوفاكيا، يتم تحديد أجر الرئيس والوزير الأول، اعتمادا على متوسط الأجر الوطني، قبل أن يتم ضربه في نسبة معينة. وفي إستونيا، يصل راتب رئيس الدولة إلى ضعف أكبر راتب يتقاضاه موظف عمومي. وفي ليتوانيا، يمثل هذا الأجر ضعف متوسط الأجر الشهري بـ 12 مرة، قبل أن يصوت البرلمان في يناير 2006 على قانون تستفيد بموجبه زوجة الرئيس (أو زوج الرئيسة) من تعويض يمثل 30 في المائة من الأجر الذي يتقاضاه الزوج (أو الزوجة).

وفي ألمانيا، يتم احتساب أجر المستشار على أساس أن يمثل 1,66 من أعلى أجر يتقاضاه موظف عمومي. وفي بلجيكا، تقوم الحكومة بالاقتراح قبل أن يصادق البرلمان. وفي بريطانيا أنشأت الحكومة آلية مستقلة تتولى تقديم تقرير دوري كل ثلاث سنوات حول تعويضات الوزراء.

ورغم وجود قواعد ومعايير من هذا القبيل لتنظيم منح الرواتب والمعاشات، تشير "الإكسبريس" إلى أن النقاش

بياتريس ملكة هولندا

القوائم المدنية لملوك أوروبا

تتقارب القوائم المدنية المخصصة للأسر الملكية في جميع الدول الأوربية. وتصل، في السويد، إلى 5,2 مليون أورو (57,25 مليون درهم)، و8,3 مليون أورو (91,38 مليون درهم) لفائدة مارغريت ملكة الدانمارك. في حين يتقاضى ألبير الثاني ملك بلجيكا ما مجموعه 6,04 مليون أورو (66,50 مليون درهم)، وبياتريس في هولندا، 3,88 مليون أورو (42,71 مليون درهم). وتبلغ القائمة المدنية للدوق الأكبر باللوكسمبورغ إلى 980.097 أورو، (10,790 مليون درهم) وإن كان الغلاف المخصص للبلاط الملكي يصل إلى 7,96 مليون أورو (87,63 مليون درهم) وتتقاضى إليزابيث الثانية، ملكة بريطانيا، 10,6 مليون جنيه أسترليني (15,526 مليون أورو) (170,857 مليون درهم). ■



السياسي لا يخلو من السجال، حينما رفض النواب الشيوعيون والنواب المنتمون لوسط اليمين، معاش التقاعد لفائدة الرئيس فاكلاف هافيل، قبل التوصل، بعد 9 أشهر، إلى حل توافقي، أصبح الرئيس بموجبه يتقاضى 100 ألف كرونة (3.537 أورو) (38942,37 درهم)، نصف هذا المبلغ عبارة عن أجر ونصفه لتغطية نفقات كراء مكتبه.

وفي هولندا، تعود البرلمان على مساءلة الحكومة في شأن التفاوت بين الرواتب التي يتقاضاها بعض الموظفين السامين ووزراء الوصاية والذي يتراوح بين 1 و6 مرات.

وفي بودابيست، استدعى شراء الوزير الأول السابق فيكتور أوربان لفيلا، تصل مساحتها إلى 400 متر مربع، فتح تحقيق من طرف البرلمان، لأن راتبه الشهري لا يسمح له بذلك.

ويعد مستوى عيش القادة الأوربيين، حسب "الإكسبريس"، عاملا إضافيا لتكريس الفوارق داخل الاتحاد، حيث إن هناك دولا لا يتوفر فيها رؤساء الحكومات على سكن وظيفي، مثل اللوكسمبورغ وإيرلندا. كما أن الوزير الأول الفنلندي يكون مجبرا على دفع سومة كرائية إذا كان يفضل السكن في الإقامة الموضوعة رهن إشارته.

وبالمقابل، غالبا ما تثير التعويضات التي يتقاضاها الرئيس الإيطالي جدلا واسعا، حيث تصل إلى 217 مليون أورو (389,2 مليون درهم)، أي ما يمثل 48 مرة ميزانية التسيير الخاصة برئاسة الجمهورية اليونانية. ■

فرنسا: امتيازات الرئيس

كتبت "الإكسبريس" أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك، حين تصريحه بممتلكاته في سنة 2002، لم يذكر، في خانة "مركبات ذات محرك"، سوى سيارة واحدة من نوع بوجو 205 يعود تاريخها إلى سنة 1984. وأوضحت أن عدد السيارات التي توجد في ملكية قصر الإليزيه يصل إلى 61 سيارة و7 دراجات نارية، حسب ما نشرته الجريدة الرسمية بتاريخ 4 أكتوبر 2005.

وتشير "الإكسبريس"، إلى أن "شيراك ظل منذ 40 سنة يستفيد من الميزانيات التي خصصتها مختلف الوزارات لتغطية نفقات سكنه وأكله وسياراته، سواء حينما كان نائبا أو عمدة لباريس أو رئيسا للجمهورية.

وتذهب "الإكسبريس" استنادا إلى ما صرح به أحد المقربين، إلى أن شيراك لا يوقع الكثير من الشيكات، باستثناء تلك التي يدفعها لتسديد الضريبة على السكن أو الضريبة على الدخل.

وتقول "الإكسبريس" إن الدخل الشهري للرئيس، الذي يصل إلى 6075,89 أورو (66885,75 درهم)، يبقى ضئيلا بالنظر لمهمة الرئيس التي يمارسها. فالوزير الأول يتلقى أجرا يفوق ما يحصل عليه الرئيس بثلاث مرات (20.206 أورو- 222468 درهم)، وأن أعراف الجمهورية تمنح للوزير الأول حق تحديد راتبه الشهري بنفسه، وليس عن طريق القانون. ويقول "رونيه دوزيير، النائب من الحزب الاشتراكي، بأن الرئيس يصعب عليه تدبير هذا الأمر، والمبلغ يصل مستوى غير مقبول". بالمقابل، يستفيد الرئيس من أربع معاشات تجعله يحصل في نهاية كل شهر على دخل إضافي يصل إلى 13.549 أورو (149174,49 درهم).

وتشير "الإكسبريس" إلى أمر آخر يجعل فرنسا تشكل الاستثناء، ويتعلق الأمر بمخصصات رئيس الجمهورية التي وصلت برسم السنة المالية 2005 إلى 32,5 مليون أورو (357,825 مليون درهم)، وتهم تسيير المؤسسة وتعويضات الرئيس دون التفصيل فيها، وأن قصر الإليزيه له الحرية في توزيع هذه المخصصات، قبل أن يصوت عليها البرلمان، كما أن الرئيس ليس مجبرا على الفصل بين تعويضاته الخاصة ومخصصات التمثيلية ونفقات التسيير. وتستشهد "الإكسبريس" بما كتبه كلود دولونغ في مؤلفه" (La vie quotidienne à l'Elysée au temps de charles Degaule): "لم يسبق لدوغول أن عمد إلى تحميل الميزانية المخصصة لرئاسة الجمهورية تكاليف نفقاته الشخصية، التي يصرفها البعض دون حياء، ومن ذلك مصاريف بذلاته وزيه الشخصي(...) لقد كان دائما يصطحب دفتر شيكاته، بما في ذلك أثناء أسفاره الرسمية، حتى يتمكن من دفع مصاريفه الشخصية مباشرة"، رغم أن قصر الإليزيه يؤكد حاليا "أن الرئيس هو من يتحمل نفقات لباسه".

وتضيف "الإكسبريس"، نقلا عن مصادر من قصر الإليزيه، أن "الرئيس، وبسبب صفته هذه، يستفيد من طائرة خاصة من نوع Mystere 900 لضمان عودته في أي حين للبلاد. ولا يكون في حاجة سوى لمساعده ولضابط في الأمن". كما يستفيد الرئيس من امتياز آخر، يتمثل في الإقامات الرئاسية، ويمكنه الانتقال إلى إحداها وتغيير أثاثها بكل حرية، بل والمطالبة بتخصيصه بعدد إضافي من الخدم، مادام القانون لا يفرض أية قيود على ذلك ويخضعه للمراقبة، إعمالا لمبدأ فصل السلط.

وتتوقع "الإكسبريس" أن يحصل الرئيس شيراك، في حالة عدم انتخابه رئيسا لولاية أخرى، من طرف الجمهورية على سكن وكتابة خاصة وحراس أمنيين، ويمكنه أن ينضم إلى المجلس الدستوري مقابل تعويض صافي تبلغ قيمته 10.091,71 أورو (111101,91 درهم) معفى من الضريبة.■

معاشات شيراك

- نائب برلماني سابق: 5601,86 أورو (61667 درهم)
- عمدة باريس سابق: 2480,57 أورو (27304 درهم)
- مستشار سابق: 2312,42 أورو (25455 درهم)
- مستشار بمجلس الحسابات 3148,28 أورو (34659 درهم)
- رئيس الجمهورية سابقا: 5342,73 أورو (58815 درهم)
- المجموع الصافي: 18891,26 أورو شهريا (207900 درهم)



سلوفاكيا
ميكولاس دزورندا
29550 درهم



ليتونيا
إيغارس كالفيتيس
34219 درهم



مالطا
لورانس غونزي
36685 درهم



البرتغال
خوسي سقراطيس
58209 درهم